أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع صناعة الاسمنت بإقليم كردستان العراق للمدة (2006- 2015)[1]

The importance of the investment environment to attract private investment in the cement industry sector the Kurdistan region of Iraq for the period (2006- 2015)

أ.م. محمد مزعل حميد الباحث .محمد عبدالله خلف

جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

اهتم البحث بدراسة وتحليل البيئة الاستثمارية وعناصرها في الإقليم خلال المدة (2006- 2015) ومدى مساهمتها في جذب استثمارات صناعة الاسمنت الى الإقليم .

أظهرت نتائج البحث بان البيئة الاستثمارية المستقرة نسبيا في الإقليم قد جذبت (16) مشروع استثماري في صناعة الاسمنت خلال نفس المدة بلغت كلفتها الاستثمارية الإجمالية (5.8) مليار دولار والطاقة التصميمية لها (38.4) مليون طن ، في عام 2015 ، نفذ منها (4) مشروعات حققت طاقة إنتاجية فعلية مقدارها (9) مليون طن ، مما ساهم في تضييق الفجوة بين العرض والطلب على مادة الاسمنت أذا صبح هناك فائض في الإنتاج بلغ (4.6) مليون طن في الإقليم ، بينما على مستوى القطر بلغت الفجوة (4.4) مليون طن .

Abstract:

Find interested in studying and analyzing the investment environment and its components in the region during the period (2006- 2015) and the extent of its contribution to the cement industry to attract investments to the region.

It showed results that the relatively stable investment environment in the region has attracted 16 investment projects in the cement industry during the same period with a total investment cost of 5.8 billion dollars and energy design her (38.4) million tons, in 2015, do them (4) projects achieved actual production capacity of $ (9) million tons , which contributed to narrowing the gap between supply and demand for cement if there becomes a surplus in production totaled 4.6 million tons in the region, while at the country level reached gap (4.4) million tones .

[1]) بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة :-

يعد الاستثمار العنصر الفعال والأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته ، لذلك نلاحظ ان جميع الدول تعمل بشكل كبير على تهيئة ظروف البيئة الاستثمارية المناسبة التي يمكن ان تساعد على تحفيز واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقد عمل إقليم كردستان العراق منذ عام 2006 ، على تهيئة البيئة الاستثمارية من خلال إصدار قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006 ، وبما ان مادة الاسمنت من المستلزمات الضرورية في البناء وأعمار البنى التحتية لذلك نجد عليها طلب مستمر ومتزايد .

يهتم هذا البحث بدراسة وتحليل عناصر البيئة الاستثمارية في الإقليم ودورها في جذب استثمارات صناعة الاسمنت خلال المدة (2006- 2015) ويهتم أيضا في تحليل ودراسة الطاقات الإنتاجية التصميمية والفعلية لهذه المشاريع ومدى مساهمتها النسبية في إنتاج العراق ككل .

أهمية البحث :- تأتي أهمية البحث من خلال التعرف على مدى قدرة البيئة الاستثمارية على جذب مشاريع استثمار صناعة الاسمنت في الإقليم ، كذلك دراسة تجربة الاستثمار في هذه الصناعة في الإقليم وتحديد مدى نجاحها ومدى مساهمة إنتاجها في إنتاج العراق ككل من مادة الاسمنت .

مشكلة البحث :- بالرغم من وجود أكثر من (21) معمل لإنتاج الاسمنت تابعة للقطاع العام منتشرة في عموم العراق الا ان إنتاجها لا يسد الطلب المحلي بسبب تقادم هذه المعامل وانخفاض طاقاتها الإنتاجية مما يجعل هناك حاجة لاستيراد البلد من مادة الاسمنت من الخارج لسد النقص الموجود .

فرضية البحث :- يمكن ان يساهم المناخ الاستثماري او البيئة الاستثمارية المستقرة نسبيا في الإقليم دورا مهما في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في صناعة الاسمنت في الإقليم والذي سوف ينعكس في تضييق الفجوة بين العرض والطلب المحلي على هذا المنتوج وينعكس بعائد مناسب للمستثمرين .

أهداف البحث :-

1- دراسة عناصر البيئة الاستثمارية في الإقليم وكذلك دراسة واقع الاستثمار في صناعة الاسمنت في الإقليم ومدى مساهمة هذه الصناعة في إنتاج العراق ككل .
2- تقدير حجم الطلب على مادة الإسمنت للمدة (2016 – 2026) للعراق عموما وللإقليم خصوصا .
3- الخروج بنتائج وتوصيات قد تساهم في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه الصناعة الإستراتيجية .

منهجية البحث :- تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في إعداد هذا البحث اذ تم تقسيمه الى عدة فقرات تضمنت الجانب النظري لمفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها ، وكذلك الجانب التحليلي والعملي للبيئة الاستثمارية في الإقليم وعناصرها الأساسية وتحليل واقع استثمارات صناعة الاسمنت في الإقليم وتقدير حجم الطلب على الاسمنت .

اولا :- مفهوم البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري (Environment Investment)

يعرف المناخ الاستثماري أو(البيئة الاستثمارية) بأنه : مجموعة القوانين والسياسات والإجراءات الاقتصادية والهيئات التي تعزز ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر (حمزة ،27:2012) ويعد المناخ الاستثماري المحدد العام والرئيسي للاستثمار مع الأخذ بنظر الاعتبار المحددات الخاصة ، ويعبر المناخ الاستثماري عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية للمشروعات الصناعية وتتصف مكونات المناخ الاستثماري بالتغير والتأثير الكبير على نجاح الاستثمار وقد تؤثر سلبا على فرص نجاح المشروع الاستثماري ، (الجبوري ،44:2008) وأن أسلوب مناخ الاستثمار يترافق مع إصلاحات الهياكل الأساسية العامة وتشمل المرافق العامة كالكهرباء والماء والاتصالات والطرق وسكك الحديد والموانئ، (wade, Robert,1990: 28) ومن أهم عناصر البيئة الاستثمارية ما يأتي :-

1- النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية :-

كلما كان النظام الاقتصادي أكثر استقرارا وتحررية ويعمل على تقليل الحواجز والقيود أمام حركة المال والتجارة ويعمل بآلية السوق لجذب الاستثمار والعكس صحيح ، فالنظام الاقتصادي الحر يمثل مناخا ملائما للاستثمار نتيجة لحرية تدفق رؤوس الأموال من وإلى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الاستثمارية أما الاقتصاد الموجه فلا يوفر مناخا ملائم للاستثمارات ، وذلك بسبب القيود التي تفرض أمام الاستثمار ، (موسى وسلام،23:2013) .

2- الأوضاع الأمنية و السياسية :-

إن الأوضاع الأمنية السياسية وخصوصا في البلدان النامية تؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين ولذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والأمني وطبيعة التغييرات السياسية تعد من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بنظر الاعتبار كما أكدت تقارير البنك الدولي هذا المجال ، وبذلك يتجه الاستثمار في البلدان الأكثر استقرار سياسي وأمني عن غيرها من الدول (صيام ،95:2010) وبالتالي أي دولة لا تستطيع أن تجذب الاستثمارات إلا إذا أتسم نظامها السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا وتلاشت المخاطر الغير الاقتصادية إلى أدنى حد ، (البديري ، 139:2010-156) .

3- قوانين الاستثمار وتشريعاته :-

إن هذه القوانين والإجراءات تنظم عملية الاستثمار من خلال تأمين الحماية الكاملة لهذه الاستثمارات بما يخدم الاقتصاد الوطني وضرورة انسجام هذه القوانين مع بعضها البعض وعدم اختلافها مع القرارات السياسية وتشمل هذه القوانين(قانون الاستثمار ، قانون الشركات ، قانون الضرائب ، قانون الأوراق المالية ، تعليمات التداول في سوق الأوراق المالية ، تحرير سعر صرف العملات الأجنبية ، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الأجنبي) ، (حمزه ،29: 2012) .

4- توفر البنى التحتية :-

إن توفر متطلبات البنى التحتية لازمة للاستثمار ولاسيما في المناطق الصناعية من خلال توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات والنقل اذ تشير نظرية التنمية الاقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنى التحتية ووضعها تحت تصرف المستثمر وبأسعار مناسبة وكذلك يتدرج ضمن البنية التحتية توفر الكفاءات والعناصر الفنية وتوفر أسواق مالية متطورة وأن تكون أسعار عناصر الإنتاج وقيمة الأراضي منخفضة بحيث تشجع المستثمرين على زيادة الاستثمارات ، (الربيعي ،8:2008) .

5- العوامل الإدارية المناسبة :-

ويقصد بها مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية فإن توفر الإجراءات الإدارية الملائمة والتي تتسم بالوضوح والسهولة و البعيدة عن الروتين تؤدي إلى جذب الاستثمارات من خلال مساعدة المستثمرين في الحصول على الخدمات والتراخيص المختلفة من وزارات الكهرباء والصناعة والبلديات لمساعدة المستثمرين من مشقة متابعة هذه الإجراءات أما الإجراءات المعقدة والتي تتسم بالروتين تشكل عامل طرد للاستثمارات ، (علي وأحمد ،2013)

ثانيا:- البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق وعناصرها .

البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق لعبت دورا بارزا في جذب الاستثمارات ، ذلك لأن توفر عامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني النسبي ساعد بشكل كبير في إعطاء الثقة لدى المستثمرين لاستخدام رؤوس أموالهم في إقامة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية في الإقليم ، (أحمد,2012: 308) فضلا عن توجه حكومة الإقليم نحو إدارة الاقتصاد وخلق مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي والتركيز على دعم الاستثمارات عن طريق الاستثمار في البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي ، (عساف وعواد ،14:2013) لذلك تم تأسيس هيئة استثمار إقليم كردستان بموجب هذا القانون بهدف خلق مناخ مشجع للاستثمار في الإقليم وتعزيز النمو في القطاعات الاقتصادية ولاسيما الإنتاجية منها بما يفضي إلى معالجة الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية ويزيد من نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز اقتصاد الإقليم (حسن وصالح ،303:2012) ، ويمكن ذكر أهم عناصر البيئة الاستثمارية في الإقليم بما يأتي :-

1- الاستقرار السياسي والأمني .

إن الأمن والاستقرار السياسي من أساسيات التنمية الاقتصادية وعامل مهم من عوامل جذب الاستثمارات ويتميز إقليم كردستان العراق مقارنة مع بقية محافظات العراق وحتى بعض الدول المجاورة بالاستقرار السياسي داخليا كما إنه يتبنى سياسة حسن الجوار وعدم التدخل ويتميز بعلاقة جيده مع الدول المجاورة والتي تنعكس بشكل إيجابي على تطور اقتصاده وتشير الأبحاث والدراسات التي تخص دراسة عناصر البيئة الاستثمارية إلى إن توفر الاستقرار السياسي بالبلد

المضيف للاستثمار هو العامل المهم والأساسي في جذب الاستثمارات فكلما كان النظام السياسي مستقرا كلما كان جاذب للاستثمار والعكس صحيح ويعد الإقليم بموقعه الجغرافي واستقراره السياسي موطئ قدم للشركات الاستثمارية ومنها الأجنبية (النقشبندي،60:2011) .

لذلك جذبت البيئة الاستثمارية في الإقليم خلال المدة (2006 – 2015) ، ما يقارب (6.3) مليار دولار من الاستثمار الأجنبي أي ما يمثل نسبة (14%) من حجم الاستثمار الكلي في الإقليم خلال نفس المدة (الخزرجي ،24:2012) ، وما يدعم البيئة الاستثمارية أكثر في إقليم كردستان هو انضمام العراق الى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة للبنك الدولي عن طريق التأمين ضد المخاطر السياسية كالضمانات ضد مخاطر نزع الملكية والإخلال بالعقود والحروب والاضطرابات الأهلية وهو ما يسهم في تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق عموما والإقليم خصوصا (تقرير هيئة الاستثمار ، 2016 : 11) .

2- توفر البنية التحتية.

يتوفر في الإقليم الحد المقبول من بعض مقومات البنية الأساسية مثل الطرق والمواصلات والاتصالات والطاقة الكهربائية لكنها تحتاج إلى استثمارات كبيره لتطويرها لأن الشركات الأجنبية تهتم كثيرا بمدى توفر البنية التحتية والتي تؤثر كثيرا في اتخاذ القرار الاستثماري لها فمثلا في قطاع الكهرباء الذي يعد أمرا مهما وأساسيا بالنسبة للشركات الاستثمارية اذ ينتج الإقليم من الكهرباء للمحافظات الثلاثة أكثر من 1650ميكاواط وهي كميات مكنت الحكومة من تزويد السكان بالكهرباء لمعظم ساعات اليوم في حين تولد المولدات الأهلية العجز المتبقي ، (عبد الرضا ،12:2012)

3- البيئة الاقتصادية .

يعد النمو الاقتصادي بمؤشراته المختلفة كالدخل القومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي وغيرها احد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري اذ ان الأداء الجيد للاقتصاد هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من شأنها أن تؤدي الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (هيئة الاستثمار ، 2016 : 8) .

لذا فان استقرار أسعار صرف العملة ومستوى التضخم المنخفض نسبيا تعدان من المقومات الأساسية للبيئة الاستثمارية في كردستان والعراق ويشكلان سوية عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الإقليم فقد تم جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية (حسن ،105:2004) ، وكذلك السياسات الاقتصادية في الإقليم تتسم عموما بالمرونة والملائمة مع المتغيرات العالمية الأمر الذي ساعد وشجع على جذب الاستثمارات إلى الإقليم إلا إن هناك بعض نقاط الضعف في أداء هذه السياسات (أمين ،149:2012) ، ويمكن توضيح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للإقليم كما يأتي :-

أ- الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد : أظهرت بيانات النمو الاقتصادي للمدة (2004- 2008) إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد أزداد من (2419) مليار دينار عام 2004 ، إلى (9947) مليار دينار عام

2007 ، ثم ازداد الى (24725) مليار دينار عام 2008 ، بالأسعار الجارية وبنسبة زيادة إجمالية قدرها (1022%) وبمعدل نمو مركب قدره (69%) للمدة (2004– 2008) والذي أنعكس بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه إذ ازداد من (524426) دينار عام 2004 ، إلى (1976673) دينار عام 2007 ، ثم إلى (4754942) دينار عام 2008، (هيئة الإحصاء ،21:2011) ويوضح الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في الإقليم خلال المدة (2004– 2008)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	متوسط دخل الفرد منه بالأسعار الجارية (2004–2008) دينار	متوسط دخل الفرد منه بالأسعار الجارية (دولار)	معدل التغير السنوي لمتوسط دخل الفرد %
2004	2419	524426	360326	_____
2005	4198	883162	602841	68
2006	8817	1776660	1211910	101
2007	9947	1976673	15515487	12
2008	24725	4754942	3855744	141

المصدر / وزارة التخطيط ، هيئة الإحصاء في الإقليم ، خطة التنمية الستراتيجية (2012 – 2016) ، اربيل ، 2011 ، ص 21 .

يلاحظ من الجدول (1) بان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم قد تطور تطورا ملحوظا خلال هذه المدة إذ أزداد من (524426) دينار عام 2004 ، الى (883162) دينار عام 2005 ، وبمعدل تغير نسبي سنوي (68%) ، ثم ازداد الى (1776660) دينار عام 2006 ، وبمعدل تغير نسبي (101 %) ثم الى (1976673) دينار عام 2007 ، وبمعدل تغير نسبي (12%) ثم الى (4754942) دينار عام 2008 ، وبمعدل تغير نسبي (141%) ، وهذا التطور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه هو ناتج بسبب الزيادة في الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط .

ب – تكوين رأس المال الثابت : إن رأس المال الثابت هو المكون المادي الناشئ من خلال عملية الاستثمار ويتجسد بصوره رأسيه بالإضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن والمعدات والآلات والأبنية والإنشاءات ووسائط النقل وغيرها من العناصر الثابتة المستخدمة في العملية الإنتاجية وشهد تكوين رأس المال الثابت بعد عام 2003 ، انتعاشا ملموسا خلال السنوات (2004–2008) وكما موضح في الجدول (2) :–

الجدول (2) يوضح إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الإقليم لعام 2008 (مليار دينار)

نوع القطاع	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	النسبة المئوية %
القطاع الخاص	2820	59
القطاع العام	1960	41
الإجمالي	4780	100

المصدر / وزارة التخطيط ، هيئة الاحصاء في الاقليم ، خطة التنمية الستراتيجية (2012 – 2016) ، اربيل ، 2011 ، ص 21 .

الجدول (2) يوضح بان إجمالي تكوين رأس المال الثابت بلغ في عام 2008 ، (4780) مليار دينار وبالأسعار الجارية كانت قيمة القطاع الخاص منه حوالي (2820) مليار دينار والقطاع العام كانت قيمته (1960) مليار دينار ولنفس العام وان فترة الانتعاش خلال هذه المدة تعود الى تنامي حجم الاستثمارات الحكومية وغير الحكومية .

4- البيئة الاجتماعية

إن البيئة الاجتماعية لها دور كبير في جذب الاستثمارات والمقصود بها القيم والمبادئ والعادات والتقاليد الاجتماعية وكلما كانت هذه العناصر إيجابيه كلما شجعت على جذب الاستثمارات والإقليم يتمتع مجتمعه بانفتاح وتسامح عرقي ودينـي ومذهبي وبالتالي لا يوجد عائق أمام المستثمر الأجنبي وكذلك سياسة التحرر والانفتاح الاقتصادي المتبعة في الإقليم منذ عام 1992 ، لها دور في تعزيز هذه البيئة الاجتماعية وجذب المزيد من الاستثمارات (النقشبندي ، 2011 :60) .

5- توفر الموارد الطبيعية والبشرية

إن توفر هذه الموارد يعد عامل مهم لجذب الاستثمارات لأي بلد وكلما ازدادت هذه الموارد كلما شجع على جذب الاستثمار لأنه يهدف الى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية وأشارت الإحصائيات والدراسات بأن الموارد الطبيعية تتوفر بنسب كبيره وفي مقدمتها مصادر الطاقة اذ قدر احتياطي النفط في الإقليم بحدود (45) مليار برميل وبلغ احتياطي الغاز المؤكد (3000) مليون متر مكعب(هيئة الاستثمار ، 2015: 24) اما في ما يخص الموارد البشرية فأنه يقدر إجمالي قوة العمل بقطاعيه العام والخاص (2.8) مليون عامل عام 2007 ، وكانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام (38%) من مجموع قوة العمل عام 2007 ، كنتيجة طبيعية لتغيير واقع التشغيل في الإقليم بعد عام 2003 ، في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر والتي ازدادت الى (52.3%) عام 2007 ، وكما موضح في الجدول (3) :-

الجدول (3) نسبة تشغيل السكان في سن العمل حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات للإقليم لعام 2007

المحافظة	القطاع الحكومي %	القطاع الخاص%	القطاع المختلط %	اخرى%
اربيل	37.2	49.2	1.3	12.3
السليمانية	33.3	59.1	0	7.6
دهوك	51.9	40.1	0.1	7.9
المعدل العام	38	52.3	0.5	9.2

المصدر / وزارة التخطيط ، هيئة الإحصاء في الإقليم ، خطة التنمية الستراتيجية (2012 – 2016) ، اربيل ، 2011 ، ص 43

6- التشريعات والبيئة القانونية

بذلت حكومة إقليم كردستان العراق جهود كبيره لتوفير بيئة استثمارية جاذبة في الإقليم ومن جميع الجوانب حيث تم إصدار قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006 ، والذي فيه امتيازات كبيره للمستثمرين وتم بموجبه تأسيس هيئة استثمار إقليم كردستان بدرجة وزاره وهي هيئه مستقلة ، وكذلك عملت حكومة الإقليم على تحسين البنية التحتية في مجالات الكهرباء والطرق والمواصلات وشبكات الاتصالات والخدمات الصحية ، (قانون الاستثمار ،المادة 13:2006,14) ويمكن ذكر أهم الفقرات المهمة من قانون الاستثمار في ما يخص تسهيلات المستثمرين بما يأتي :-

أ- إن الأسباب الموجبة للقانون ((هو خلق مناخ مشجع للاستثمار في إقليم كردستان العراق وإزالة كافة القيود القانونية وإعطاء المجال لتوظيف رأس المال الوطني والأجنبي مجتمعا أو منفردا في المشاريع الاستثمارية بالشكل الذي يعزز عملية التنمية الاقتصادية وبغية منح تسهيلات وحوافز تشجيعية وإعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال المستثمرة ومن أجل إيجاد هيئة استثمارية مختصة لتنظيم الجوانب المختلفة لعمليات الاستثمار في الإقليم صدر هذا القانون)) ، (قانون الاستثمار ، 18:2006) .

ب- الإعفاءات الضريبية والكمركية وتتضمن ما يأتي :-

- ((يعفى المشروع من جميع الضرائب والرسوم غير الكمركية لمدة (10) عشر سنوات اعتبارا من تاريخ بدأ المشروع بتقديم الخدمات أو تاريخ الإنتاج الفعلي .
- تعفى جميع الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وشرط الحصول على إجازة الاستيراد ،على أن يتم إدخالها عن طريق المعابر الحدودية للإقليم خلال سنتين من تاريخ الموافقة على قوائمها من قبل رئيس الهيئة وأن تستخدم لإغراض المشروع حصرا وبعكسه لا تشملها هذه الإعفاءات ويلزم المستثمر بدفع الضريبة ويعاقب بغرامة قدرها ضعف مبلغ الضريبة المستحقة .
- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم على أن لا تزيد قيمتها عن (15%) من قيمة المكائن والمعدات وذلك بقرار مسبق من رئيس الهيئة بالموافقة على قوائمها وكمياتها .

- تعفى الآلات والأجهزة والمكائن والآليات والعدد اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الضرائب والرسوم .
- تعفى المواد الأولية المستوردة من الرسوم الكمركيه لمدة (5) خمس سنوات على أن تحدد أنواع وكميات هذه المواد من قبل الهيئة مع إعطاء الأولوية لاستخدام المواد الأولية المحلية المتوفرة والملائمة للمشروع الاستثماري كما ونوعا .
- يحق للمستثمر وفق أحكام هذا القانون استيراد جميع احتياجات مشروعه ، ومنها الآلات والآليات والأجهزة والمعدات ، وتعفى هذه المستوردات من جميع الرسوم الكمركية الداخلة من المعابر الحدودية للإقليم شريطة استخدامها حصرا لإغراض المشروع)) ، (قانون الاستثمار ،المادة الخامسة ، 2006 :6-7) .

وذلك لتشجيع الاستثمارات وإقامة المشاريع في مناطق خارج المدن الرئيسة وكذلك تحفيزا للمستثمرين المحليين القادرين على بناء شراكات مع شركات أجنبية وبصورة عامه فأن هذا القانون يعتبر من القوانين المشجعة والمتطورة مقارنة مع قوانين كثيرة منها قانون الاستثمار الاتحادي رقم(13) لسنة 2006 ، المعدل (خوشناو،2009:137) .

ثالثا :- واقع المشاريع الاستثمارية في صناعة الإسمنت الممنوحة إجازات استثمار خلال المدة (2006-2015)

نتيجة لتوجه العراق بعد عام 2003 ، وإقليم كردستان خصوصا الى مجال الاستثمار وصدور قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006 ، في الإقليم تم بموجبه منح التسهيلات والإعفاءات والامتيازات للمستثمرين فقد تم منح العديد من الشركات والمستثمرين إجازات استثمار من أجل إنشاء مشاريع صناعة الإسمنت نظرا لحاجة العراق والإقليم لهذه المادة المطلوبة في أعمار البنى التحتية والمدن الجديدة والجدول (4) يوضح المشاريع الممنوحة إجازات استثمار وكما يأتي :-

الجدول (4) المشاريع الاستثمارية لصناعة الإسمنت في إقليم كردستان الممنوحة إجازات استثمار خلال المدة (2006-2015)

أسم المستثمر أو الشركة	أسم المشروع	تاريخ منح الإجازة	المحافظة التي ينتمي إليها المشروع	الكلفة الإستثمارية الف دولار	الطاقة الإنتاجية (بالطن)	جنسية المستثمر
فاروق مصطفى	معمل بازيان	2006	السليمانيه/بازيان	812500	2500000	عراقي
أحمداسماعيل شركة ماس	معمل ماس	2006	السليمانيه/بازيان	910000	6000000	عراقي
شركة دلتا	معمل دلتا	2006	السليمانيه/بازيان	210000	1750000	عراقي
شركة كاسن	معمل كاسن	2008	السليمانيه/بازيان	171580	1750000	عراقي
شركة مولوي	معمل مولوي	2009	السليمانيه/أغاجلم	614565	1750000	عراقي
شركة جبل بازيان	معمل جبل بازيان	2013	السليمانيه /بازيان	350000	3500000	عراقي

شركة هيوا	معمل هيوا	2013	السليمانيه /بازيان	370000	2000000	عراقي
شركة ميران	معمل ميران	2013	السليمانيه/(بيرأم كرون)	217000	1750000	عراقي
شركة سحر اليمام	معمل وولات	2013	السليمانيه /بازيان	255000	3300000	عراقي
شركة بابلو	معمل فابلو	2013	السليمانيه /(بازيتن)	323000	1750000	عراقي
شركة كار	معمل كار	2013	أربيل / فرجوغ	251129	3000000	عراقي
شـــركة صـــلاح الدين	معمل أربيل	2013	أربيل(حرير)	274896	2000000	مشترك
شركة لايمستون	معمل لايمستون	2014	السليمانيه (ميران)	200000	1750000	عراقي
شركة نيفوس	معمل نيفوس	2014	السليمانيه بازيان	410412	2000000	عراقي
شـــركة يونايتـــد للإنشاءات	معمل UB	2014	أربيل (قره داغ)	265300	1900000	عراقي
شركة رحاب	معمل رحاب	2014	أربيل كيشكه	243481	1700000	عراقي

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديريات العامة للاستثمار في أربيل والسليمانية ، دائرة المدن الصناعية ، 2016 ، صفحات متفرقة .

ومن خلال الجدول (4) نلاحظ إن إجمالي عدد المشاريع الممنوحة إجازات استثمار في صناعة الإسمنت هي (16) مشروع ، ومعظم هذه المشاريع متركزة في محافظة السليمانية والسبب يعود إلى إن محافظة السليمانية هي محافظة غنية بالمواد الأولية الداخلة في صناعة الإسمنت وخصوصا في ناحية بازيان التي تبعد حوالي 35 كم غربا من مدينة السليمانية فهي عبارة عن منطقة ذات سلاسل جبليه توجد بها كميات هائلة من المواد الأولية الداخلة في صناعة الإسمنت وخصوصا مادة (الكلس) التي تعتبر المادة الرئيسية التي يصنع منها الإسمنت إذ تشكل نسبة (70%) من مجموع المواد الأخرى لذى يجب توفرها بكميات كبيرة جدا وهي متوفرة بشكل كبير في منطقة بازيان في السليمانية ، (الجاف ،13:2013) لذلك أنشأ عدد كبير من هذه المشاريع بقرب هذه الجبال واعتبرت هذه المنطقة منطقة صناعية للإسمنت إضافة الى ذلك توجد فيها مياه جوفيه بكميات هائلة حسب مسوحات دائرة المسح الجيولوجي في محافظة السليمانية ،(ريزان،8:2013) والتي يمكن استخدامها لإغراض صناعة الإسمنت ، ولقد تم تنفيذ قسم من هذه المشاريع بنسبة (100%) وتعمل حاليا وإنتاجها يذهب الى الأسواق المحلية مثل (معمل ماس ، معمل بازيان ، معمل دلتا) يمكن إدراجها في ما يأتي :-

1- مشروع إسمنت بازيان .

إن هذا المشروع الإستثماري تعود ملكيته الى المستثمر فاروق مصطفى والذي تم منحه إجازة استثمارية بالرقم (36) والصادرة من المديرية العامة للاستثمار في السليمانية في عام 2006 ، وبموجب قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006 ، ويقع المعمل في مدينة السليمانية في ناحية (بازيان) على بعد 35 كم غرب مدينة السليمانية وتبلغ مساحة الأرض الكلية للمعمل (283) دونم ، وتم إنشاء هذا المعمل ما بين عامي (2007-2008) من قبل شركة لافارج الفرنسية لإنتاج الإسمنت العادي (o.p.c) والإسمنت المقاوم للأملاح (SRC) وبطاقة إنتاجية تقدر بحدود (2.5)

مليون طن سنويا، ، (لافارج ، 2014 : 9) والجدول (5) يوضح الكميات المنتجة من الإسمنت لهذا المعمل وخلال المدة (2008-2015) .

الجدول (5) كميات الإنتاج الفعلي لمعمل إسمنت بازيان خلال المدة (2008-2015).

البنود / السنوات	الطاقة التصميمية (طن) (1)	الإنتاج الفعلي المتحقق(طن) (2)	نسبة الانتفاع % (3)
2008	2500000	2100000	84
2009	2500000	2150000	86
2010	2500000	2200000	88
2011	2500000	2250000	90
2012	2500000	2350000	94
2013	2500000	2200000	88
2014	2500000	2100000	84
2015	2500000	2000000	80

المصدر/ - الاعمدة (1 و 2) من معمل بازيان ، تقرير قسم الإنتاج ، العدد ، (241) ،2016 .

- العمود (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على الاعمدة (1 و 2) .

ومن خلال الجدول (5) نلاحظ بأن الطاقة التصميمية للمعمل هي (2.5) مليون طن وهي ثابتة طول فترة الدراسة ، وإن الإنتاج الفعلي للمعمل بدء في عام 2008 ، وبنسبة انتفاع بلغت (84%) ، وأزداد إنتاج المعمل في الأعوام 2009 و2010 و2011 ، الى (2150000) و (2200000) و (2250000) طن على التوالي وبنسب انتفاع بلغت (86%) و (88%) و (90%) وهي نسب جيدة و أعلى إنتاج فعلي متحقق له هو في عام 2012 ، إذ بلغ (2350000) طن وبنسبة انتفاع جيده جدا بلغت (94%) ، فقد كانت هناك زيادة في الطلب على منتوج هذا المعمل خلال هذه السنة وانخفض إنتاجه في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 ، الى (2200000) و(2100000) و (2000000) طن على التوالي وبنسب انتفاع بلغت على التوالي (88%) و (84%) و (80%) وسبب هذا الانخفاض في الإنتاج يعود الى تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتراجع الطلب على الإسمنت بشكل عام في العراق والإقليم .

2- معمل إسمنت دلتا .

هذا المعمل هو مشروع استثماري تعود ملكيته إلى شركة دلتا حصلت على إجازة استثمار من قبل هيئة الاستثمار / المديرية العامة للاستثمار في محافظة السليمانية وفق الرقم (48) في عام 2006 ، تقدر طاقته التصميمية حوالي (2) مليون طن سنويا وهو يتكون من خط إنتاجي واحد ينتج الإسمنت العادي (O.P.C) وينتج وفق الطريقة الجافة وتم تصميم المعمل ونصبه من قبل شركة سينوما الصينية وتم إنشاءه عام 2013 ، وتتولى نفس الشركة عملية الصيانة

والتشغيل ، ويقع هذا المعمل في منطقة بازيان في محافظة السليمانية على القرب من معمل بازيان و الماس وعلى بعد 35 كم غرب السليمانية ، ويبلغ عدد العمال فيه من العراقيين بحدود (200) عامل وإداري أما عدد العمال الأجانب التابعين لشركة سينوما فيبلغ عددهم حوالي (250) عامل ، وإن معالجات التلوث في المعمل هي حديثة التقنية متمثلة بالفلاتر المتطورة والمرشحات الكيسية ، حيث بدأ المعمل بالإنتاج في نهاية عام 2014 ، فقد بلغ إنتاجه الفعلي خلال عام 2015 حوالي (1.8) مليون طن (ازاد ، 2016 : بلا) .

3- معمل إسمنت طاسلوجة .

هذا المعمل تابع إلى وزارة الصناعة العراقية شركة الإسمنت الشمالية ويقع في السليمانية وأنشأ عام 1980، وبدأ بالإنتاج عام 1984 ، نفذ من قبل شركة (كروب بولسيوس) الألمانية وتقدر طاقته الإنتاجية التصميمية بحدود (2) مليون طن وينتج الإسمنت العادي ، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيه بحدود (110) مليون دينار عراقي ويعتبر هذا المعمل أحد المعامل الضخمة في العراق وتوقف هذا المعمل عن الإنتاج عام 1991 ، بعد الأحداث وتعرضت معداته وآلياته للنهب وخلال المدة (1992 -1997) (إسماعيل ،58:2002)، وبعد عام 2005 ، أصبحت هناك خصخصة لمعامل القطاع الخاص وتوجه العراق نحو الاستثمار فأعلنت وزارة الصناعة في الإقليم عن تأجير وإعادة تأهيل المعمل أمام الشركات وحصلت شركة (أوراسكوم) المصرية في عام 2005 ، على عقد تأهيل وتشغيل معمل طاسلوجه لمدة (12) عام ، وذلك بالشراكة مع مجموعة فاروق رسول مصطفى وهي شركة رائدة في شمال العراق ويشمل العقد إعادة وتأهيل وإدارة وصيانة المصنع إذ تم أيضا توريد بعض آليات ومكائن خطوط الإنتاج من شركة (krupp pollsius) بولسيوس الألمانية نفسها وانتهى التأهيل عام 2008، (الروسان ،10:2007) بعدها انضمت شركة أوراسكوم ضمن مجموعة شركات (لافارج) الفرنسية المشهورة في صناعة الإسمنت فأصبحت الشراكة رسميا بين (لافارج) ومجموعة فاروق مصطفى وتم الإبقاء على نفس موظفي المعمل التابعين الى ملاك وزارة الصناعة بالإضافة الى تعيين عمال وموظفين جدد ، ويبلغ حجم رأس المال المستثمر في إعادة التأهيل حوالي (70) مليون دولار ،(رانج ،2016 : بلا) ويبلغ عدد الموظفين في المعمل حوالي (409) موظف حكومي من العمال العراقيين و (5) أجانب ويبلغ استهلاك الطاقة الكهربائية حوالي (109) كيلو واط للطن الواحد وقد قامت شركة لافاراج وفاروق مصطفى بإدخال مرشح جديد في معمل طاسلوجه بقيمة (6) مليون دولار وذلك بهدف الحفاظ على البيئة المستدامة والآمنة وهي من أهم الأهداف التي تسعى اليها شركة لافارج ومجموعة فاروق مصطفى (يخلف ،11:2016) ، والجدول (6) يوضح الكميات المنتجة الفعلية لمعمل إسمنت طاسلوجة خلال المدة (2006- 2015) وكما يأتي :-

الجدول (6) الإنتاج الفعلي لمعمل إسمنت طاسلوجة للمدة (2006 – 2015) .

البنود / السنوات	الطاقة التصميمية (طن) (1)	الإنتاج الفعلي (طن) (2)	نسبة الانتفاع % (3)
2006	2000000	660303	33
2007	2000000	1795754	90
2008	2000000	1921791	96
2009	2000000	1529138	76
2010	2000000	1802958	90
2011	2000000	1847662	92
2012	2000000	1915469	95
2013	2000000	2116212	97
2014	2000000	1519372	75
2015	2000000	1546387	77

المصدر/ – الاعمدة (1 و2) بيانات معمل إسمنت طاسلوجه ، قسم الإنتاج ، 2016 .

– العمود (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على الاعمدة (1 و2) .

من خلال الجدول (6) نلاحظ إن الطاقة التصميمية للمعمل هي (2) مليون طن في السنة واستمرت بالثبات طيلة مدة الدراسة ، وبدء المعمل بالإنتاج الفعلي في عام 2006 ، بعد إعادة تأهيله من قبل شركة لافارج اذ بلغ إنتاجه (660303) طن وبنسبة انتفاع بلغ (33%) وهي أدنى نسبة حققها المعمل ثم اخذ إنتاج المعمل بالتزايد حتى بلغ أعلى إنتاج فعلي متحقق للمعمل في عام (2013) ، بكمية بلغت (2116212) طن ، وبنسبة انتفاع جيدة جداً اذ بلغت (97%) ثم انخفض إنتاج المعمل في عام 2014 ، الى (1519372) طن وبنسبة انتفاع بلغت (75%) وسبب هذا الانخفاض هو الأوضاع الأمنية المتدهورة في البلد وتراجع الطلب على الاسمنت ، ثم ازداد إنتاج المعمل في عام 2015 ، الى (1546387) طن وبنسبة انتفاع بلغت (77%) .

4– معمل إسمنت الماس .

يعد معمل إسمنت (الماس) أحد المشاريع الاستثمارية العائدة لشركة ماس العراق للاستثمار الصناعي المحدودة العائدة ملكيتها إلى المستثمر العراقي أحمد إسماعيل صالح ،(شركة ماس ، 2010: 2) ونظراً لرغبة الشركة في الاستثمار الصناعي وتهيئة ظروف الاستثمار وبيئته المناسبة في الإقليم حصل المستثمر المذكور على إجازة استثمارية من قبل هيئة الاستثمار في الإقليم بموجب الأمر الإداري المرقم (767) والإجازة الاستثمارية المرقمة (56) وفي تاريخ 2006/7/13 ، وبمساحة تقدر بحدود (280) دونم (عقد إستثمار المواد الأولية للمعمل ،8:2005) .

وتقدر الكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي (910) مليون دولار أمريكي بدأ إنشاء المشروع في بداية عام 2007 ، وتم تنفيذه من قبل شركة (سينوما) الصينية وهي من الشركات الرائده والعالمية في مجال تصنيع معامل الإسمنت ، يتألف المعمل من ثلاثة خطوط إنتاجية وبطاقة إنتاجية مقدارها (2) مليون طن سنويا لكل خط من الخطوط الإنتاجية لتكون الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروع (6) مليون طن سنويا ، بدأ الإنتاج الفعلي للمشروع في 2010/1/1 ، وذلك بتشغيل خط إنتاجي واحد ونتيجة لإقبال المستهلكين المرتفع على منتج هذا المعمل حفز المستثمر على تشغيل خطين إنتاجين أخرين خلال عامي 2011 و2012 ، على التوالي . ويمكن توضيح الانتاج الفعلي للمعمل من خلال الجدول (7) .

الجدول (7) الإنتاج الفعلي لمعمل إسمنت الماس للمدة (2010 – 2015)

البنود / السنوات	الطاقة التصميمية (طن)(1)	الإنتاج الفعلي (طن) (2)	نسبة التطور الإنتاج الفعلي % (3)
2010	2000000	1224849	—
2011	4000000	2215990	81
2012	4000000	4263773	92
2013	6000000	4582772	7
2014	6000000	4751804	4
2015	6000000	3664465	(-23)

المصدر /- الأعمدة رقم (1و2) معمل إسمنت الماس ، قسم الإنتاج .

- العمود رقم (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على الأعمدة رقم (1) و (2) .

ومن خلال الجدول (7) نلاحظ بأن الطاقة التصميمية لمعمل إسمنت الماس كانت في السنة الأولى للإنتاج هي (2000000) طن وبعدها ارتفعت الطاقة التصميمية إلى (4000000) طن في عام 2011 ، واستمرت بالارتفاع عام 2013 ، نتيجة تشغيل الخط الإنتاجي الثالث إذ بلغت (6000000) طن ، أما الإنتاج الفعلي كان عام 2010 ، هو (1224849) طن وهي أدنى نسبة إنتاج خلال مدة الدراسة ، أما أعلى إنتاج فعلي للمعمل كان خلال عامي 2013 و 2014 ، على التوالي وهو ناتج بسبب الزيادة في الطلب على منتجات المعمل بسبب مواصفات الإسمنت المتميزة لهذا المعمل مما جذب تفضيلات وأذواق المستهلكين نحوه ، وبدأ إنتاج المعمل ينخفض خلال عام 2015 ، فقد بلغ (3664465) طن وهذا ناتج عن انخفاض الطلب على الإسمنت بشكل عام في العراق والإقليم وهذا بسبب الأوضاع الأمنية والعمليات العسكرية التي أوقفت عمليات الأعمار والإسكان بالإضافة إلى الأزمة المالية التي يمر بها البلد .

رابعا:- الطاقات الإنتاجية الفعلية لمشاريع الإسمنت في الإقليم والأهمية النسبية لكل معمل

إن مشاريع صناعة الإسمنت المنتجة حاليا في إقليم كردستان هي أربعة (4) مشاريع ثلاثة منها مشاريع استثمارية أي ممنوحة إجازات استثمار وفق قانون الاستثمار رقم (4) لعام 2006 ، هي (معمل الماس ، معمل بازيان ،

ومعمل دلتا) بالإضافة الى معمل طاسلوجه الذي يتبع الى وزارة الصناعة ولكن تم تأجيره عام 2005 ، الى شركة لافارج الفرنسية بشراكة مع مجموعة شركات فاروق مصطفى بموجب عقد لمدة (12) سنه حتى عام 2017 ، والجدول (8) والشكل (1) توضح الطاقات الإنتاجية الفعلية لهذه المعامل والأهمية النسبية لكل معمل:-

الجدول (8) الإنتاج الفعلي من الاسمنت بالطن للمعامل الاسمنت المنتجة في الإقليم خلال (2006 – 2015) .

السنوات	الانتاج الفعلي من الاسمنت للمعامل المنتجة في الاقليم (طن)				المجموع الكلي
	معمل سمنت الماس	معمل سمنت بازيان	معمل سمنت دلتا	معمل سمنت طاسلوجه	
2006	—	—	—	735000	735000
2007	—	—	—	1795754	1795754
2008	—	2100000	—	1921791	4021791
2009	—	2150000	—	1529138	3679138
2010	1224849	2200000	—	1802958	5227807
2011	2215990	2250000	—	1847662	6313652
2012	4263773	2350000	—	1915469	8529242
2013	4582772	2200000	—	2116212	8898984
2014	4751804	2100000	—	1519372	8371176
2015	3664465	2000000	1800000	1546387	9010852

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير أقسام الإنتاج في معامل (ماس ، بازيان ، دلتا ، طاسلوجه) ، 2016 ، العدد ،241 بموجب الكتاب المرقم 217 .

من الجدول (9) نلاحظ بأن إنتاج مادة الإسمنت يتزايد في كل سنه بعد عام 2006 ، في إقليم كردستان وهذا ناتج بسبب الزيادة في الطاقات الإنتاجية الفعلية للمعامل التي أنشأت بعد عام 2006 ، نتيجة البدء بتطبيق قانون الاستثمار رقم 4 لعام 2006 ، المعدل وخصوصا معمل إسمنت (ماس) الذي حقق إنتاج فعلي عام 2013 ، بلغ بحدود (4582772) طن ، وجاء في المرتبة الثانية معمل إسمنت بازيان الذي حقق أعلى إنتاج عام 2012 ، إذ بلغ (2350000) طن ، وبعده جاء معمل اسمنت طاسلوجة فقد حقق اعلى إنتاج عام 2013 ، بلغ (2116212) طن ، وجاء معمل اسمنت دلتا في المرتبة الأخيرة في الإنتاج فهو معمل حديث اذ بدء بالإنتاج عام 2015 ، وحقق (1800000) طن ولكن انخفض إنتاج جميع المعامل في العاميين الاخيريين 2014 و 2015 ، بسبب تراجع الطلب على الإسمنت في العراق بشكل عام بسبب العمليات العسكرية والظروف الاقتصادية والسياسية . وحققت جميع المعامل في عام 2015 ، إنتاج فعلي بلغ بحدود (9010852) طن وهو إنتاج يضاهي الإنتاج المتحقق لجميع معامل القطاع العام التابعة الى وزارة الصناعة العراقية بل ويزيد عليه بكثير .

من خلال الشكل (1) نلاحظ بأن أعلى كمية منتجه من الإسمنت خلال عام 2015 ، هي لمعمل إسمنت ماس خلال عام 2015 ، فقد بلغت (3664465) مليون طن وبأهمية نسبية بلغت (41%) ، وجاء بعدها معمل إسمنت بازيان فقد بلغ إنتاجه (2000000) مليون طن لنفس العام وبأهمية نسبية بلغت (22%) ، ثم جاء بعده معمل إسمنت دلتا فقد بلغ إنتاجه (1800000) مليون طن وبأهمية نسبية بلغت (20%) ، وجاء في المرتبة الأخيرة معمل إسمنت طاسلوجة فقد بلغ إنتاجه في عام 2015 ، (1546387) مليون طن عام 2015 ، وبأهمية نسبية بلغت (17%) .

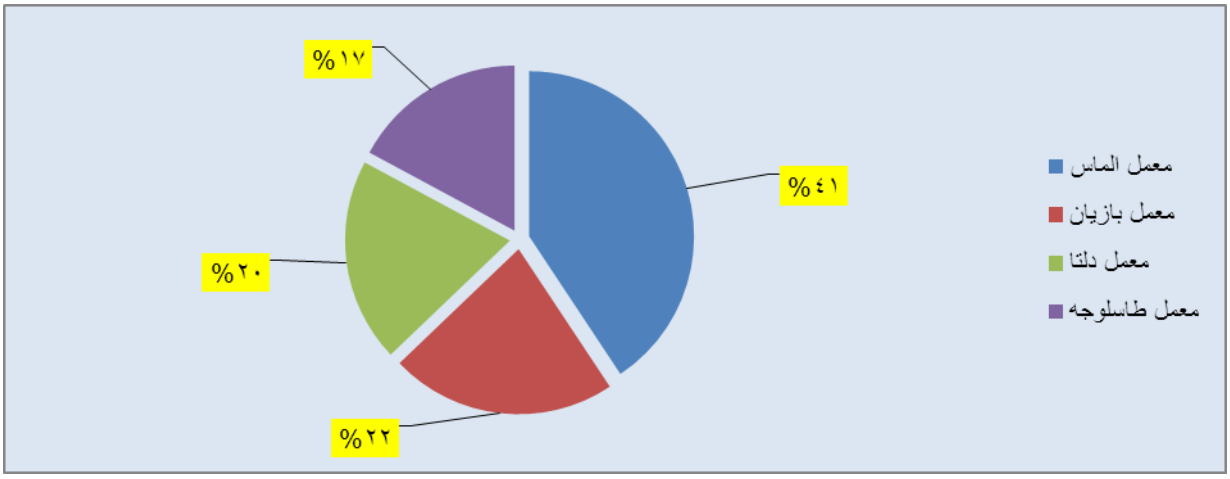

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8) .

الشكل (1) الأهمية النسبية للإنتاج الفعلي للمعامل الاستثمارية في الإقليم لعام (2015)

خامسا :- الأهمية النسبية لإنتاج الإسمنت في الإقليم بالنسبة للإنتاج الإجمالي في العراق للمدة (2005 - 2015)

يمكن توضيح الأهمية النسبية لإنتاج معمل الإسمنت في الإقليم بالنسبة لإنتاج إجمالي العراق من خلال الجدول (9) :-

الجدول (9) الأهمية النسبية لإنتاج الإسمنت في إقليم كردستان بالنسبة لإنتاج العراق للمدة (2005 – 2015)

السنوات	الطاقات التصميمية لإجمالي العراق (طن) (1)	الطاقات التصميمية لمعامل الإقليم (طن) (2)	الإنتاج الإجمالي المتحقق في عموم العراق (طن) (3)	الإنتاج المتحقق في الإقليم فقط (طن) (4)	نسبة مساهمة الإقليم % (5)
2005	19244000	2000000	3010751	625000	21
2006	19244000	2000000	3180946	735000	23
2007	19244000	2000000	4242783	1795754	42
2008	21265791	4500000	6586038	4021791	61
2009	21265791	4500000	5956577	3679138	62
2010	27744000	10500000	8177291	5227807	63
2011	27744000	10500000	9714860	6313652	65
2012	27744000	10500000	12517392	8529242	68
2013	27744000	10500000	14530401	8898984	61
2014	27744000	10500000	11771028	8371176	71
2015	29744000	12500000	11357291	9010852	79

المصدر /

1- العمود (1) تقرير وزارة الصناعة العراقية ، الشركة العامة للإسمنت العراقية (الشمالية والوسط والجنوبية) ، 2016 ، صفحات متفرقة .

2- العمود (2) (4) تقارير أقسام الإنتاج لمعامل (ماس، بازيان ، دلتا ، طاسلوجه)، 2016 ، صفحات متفرقة .

3- العمود (3) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير وزارة الصناعة العراقية ، الشركة العامة للإسمنت العراقية وتقارير معامل (الماس ، بازيان ، دلتا ، طاسلوجه) .

4- العمود (5) من إعداد الباحث بالاعتماد على الأعمدة (4,3)

من خلال الجدول (9) والشكل (2) فأنه يلاحظ بأن نسبة مساهمة الإقليم في إنتاج الإسمنت بالنسبة لإنتاج العراق الإجمالي أخذت بالتزايد خلال المدة (2005 - 2015) فكانت عام 2005 ، (21%) وهي أدنى نسبة مساهمة وبكمية إنتاج بلغت (625000) طن ، ثم أخذت بالارتفاع عام 2006 ، بنسبة (23%) ، وبكمية إنتاج بلغت (735000) طن ، وازدادت عام 2007، الى (42%) وبكمية إنتاج بلغت (1795754) طن وبلغت عام 2008 ، (61%) وبكمية إنتاج ذات طفرة نوعية بلغت (4021791) طن ، ثم انخفضت عام 2009 ، إلى (62%) وبكمية

بلغت (3679138) طن ،ثم ازدادت عام 2010 ، الى (63%) وبكمية إنتاج بلغت (5227807) طن، وازدادت عام 2011 ، الى (65%) وبكمية إنتاج بلغت (8529242) طن ، و ازدادت خلال الأعوام 2012 و 2013 و 2014 ، الى (68%) و (61%) و (71%) على التوالي وبكمية إنتاج بلغت (8529242) طن ، و(8898984) و(8371176) طن على التوالي، ثم ازدادت عام 2015 ، الى (79%) وبكمية بلغت (9010852) طن .

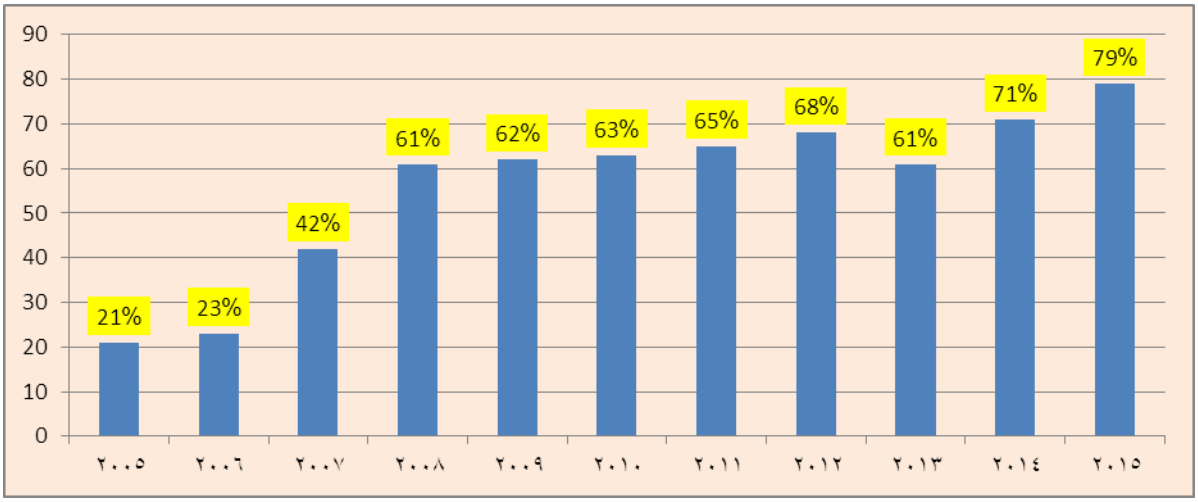

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9) .

الشكل (2) الأهمية النسبية لإنتاج الاسمنت في الإقليم بالنسبة لإنتاج العراق للمدة (2005- 2015)

سادسا :- الكميات المستهلكة من الإسمنت في عموم العراق خلال المدة (2005 – 2015)

لمعرفة الكميات المستهلكة من الإسمنت في العراق عموما لا بد ان نعتمد على البيانات الخاصة بالإنتاج الفعلي في العراق زائدا الإنتاج الفعلي في إقليم كردستان العراق زائدا الكميات المستوردة من الخارج حتى تعطينا الاستهلاك الإجمالي لعدم توفر بيانات أو تقارير توضح الاستهلاك الفعلي في العراق إلا إذا اعتمدنا على هذه الطريقة والجدول (10) يوضح ذلك :-

الجدول (10) تطور الاستهلاك الإجمالي من الإسمنت في العراق وخلال المدة (2005 - 2015)

السنوات	الكميات المستوردة في العراق من الإسمنت (طن) (1)	الإنتاج المتحقق في العراق ما عدا الإقليم (2)	الإنتاج المتحقق في الإقليم (طن) (3)	الاستهلاك الإجمالي (طن) (4)	تطور الاستهلاك (5)
2005	4781458	2385751	625000	7792209	—
2006	4627200	2445946	735000	7808146	0.20
2007	4225200	2447029	1795754	8467983	0.45
2008	5047500	2564247	4021791	11633538	38
2009	7909700	2277439	3679138	13866277	20

2010	7920800	2949484	5227807	16098091	16
2011	7400000	3401208	6313652	17114860	6
2012	4530000	3988150	8529242	17047392	(0.39)
2013	3782599	5631417	8898984	18313000	(7)
2014	2547835	3399852	8371176	14318863	(21)
2015	4490000	2346439	9010852	15847291	11

المصدر / – العمود رقم (1) تقرير وزارة الصناعة والتجارة في الإقليم ، مديرية التخطيط ، أربيل 2011 ، ص 106 وكذلك الإعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء التجارة ، تقرير الإستيرادات الغير نفطيه لعام 2016 صفحات متفرقة .

- **العمود (2) تقارير وزارة الصناعة العراقية ، الشركة العامة للإسمنت العراقية (الوسط ،الشمالية ، الجنوبية) 2016 ، صفحات متفرقة .**
- **العمود (3) تقارير معامل الإسمنت ، أقسام الإنتاج لمعامل (الماس ، بازيان ، طاسلوجه ، دلتا) ، 2016 ، صفحات متفرقة .**
- **العمود (4) من إعداد الباحث بالاعتماد على الاعمدة (1، 2 ، 3).**
- **العمود (5) من اعداد الباحث بالاعتماد على العمود (4) .**
- **الارقام المحصورة بين قوسين تدل على الاشارة السالبة .**

من الجدول (10) والشكل (3) يلاحظ بأن استهلاك العراق من مادة الإسمنت يتزايد في كل سنة بسبب زيادة الطلب عليه لأغراض الأعمار والبناء خصوصا بعد عام 2003 ، إذ ان حركة الأعمار أخذت تتزايد وخصوصا في إقليم كردستان فقد كانت كمية الاستهلاك في عموم العراق تبلغ (7792209) طن ، ثم ازدادت عام 2006 ، الى (7808146) طن ، وأخذ الاستهلاك بالتزايد الى حد عام 2013 ، إذ بلغ (18313000) طن ، بعدها تراجع الاستهلاك اي خلال السنوات (2014 و 2015) ، الى (14318863) طن و(15847291) طن ، على التوالي وهذا الانخفاض في الاستهلاك هو نتيجة الظروف الأمنية المتردية التي تمر بها البلاد كذلك توقف الطلب على الاسمنت في ثلاث محافظات كبيره وهي (الانبار ، نينوى ، صلاح الين) ، بسبب العمليات العسكرية التي تعرضت لها وتوقف عمليات الأعمار والبناء فيها .

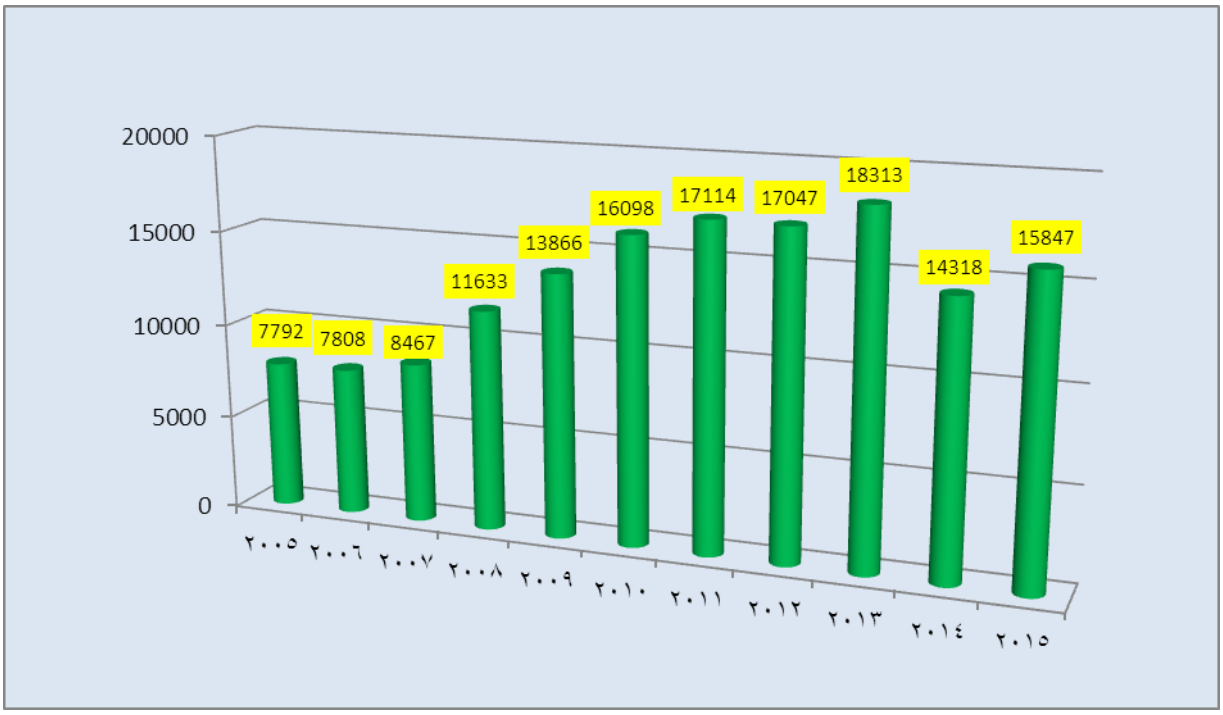

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

الشكل (3) الاستهلاك الإجمالي لعموم العراق من الاسمنت للمدة (2005- 2015)

سابعا :- تقدير حجم الطلب على الاسمنت للعراق وإقليم كردستان للمدة (2016 – 2026)

تم تقدير الطلب على الإسمنت للعراق وإقليم كردستان بالاعتماد على الكميات المستهلكة من الاسمنت في العراق والإقليم وخلال المدة (2005 – 2015) ، اذ تم التقدير بموجب معادلة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية وكالاتي :-

1- معادلة تقدير الطلب على الاسمنت للعراق ويمكن كتابتها وفق الصيغة الاتية :-

Y=7487.05 + 999. 62 (xi)

T (5.12) (4.63)

F = 21.52 R2= 70%

تظهر نتائج المعادلة أعلاه بأن معلمة الميل معنوية حسب اختبار t عند مستوى اقل من (0.05) لان t المحسوبة اكبر من t الجدولية البالغة (2.7) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (8) ، وكما ان اختبار F يظهر معنوية المعادلة ككل عند مستوى معنوية اقل من (0.05) ، لان F المحسوبة اكبر من F الجدولية والبالغة (5.11) عند درجة حرية (n1=1,n2=9) ومستوى معنوية (0.05) ، وتظهر قيمة معامل التحديد بأن الزمن يفسر بحدود (70%) من التغيرات الحاصلة في الطلب على الاسمنت .

2- معادلة تقدير الطلب على الاسمنت لإقليم كردستان ويمكن كتابتها وفق الصيغة الاتية :-

Y = 788.436 + 308. 336 (xi)

T (5.62) (14.94)

F = 223.43 R2 = 96%

تظهر نتائج المعادلة أعلاه بأن معلمة الميل معنوية حسب اختبار t عند مستوى اقل من (0.05) لان t المحسوبة اكبر من t الجدولية البالغة (2.7) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (8) ، وكما ان اختبار F يظهر معنوية المعادلة ككل عند مستوى معنوية اقل من (0.05) ، لان F المحسوبة اكبر من F الجدولية والبالغة (5.11) عند درجة حرية (n1=1,n2=9) ومستوى معنوية (0.05) ، وتظهر قيمة معامل التحديد بأن الزمن يفسر بحدود (96%) من التغيرات الحاصلة في الطلب على الاسمنت ،

ويمكن توضيح نتائج تقدير الطلب على الاسمنت للمعادلتين من خلال الجدول (12) .

الجدول (11) تقدير الطلب على الاسمنت للعراق والإقليم خلال المدة (2016 – 2026) بآلاف الأطنان.

السنوات	الطلب المتوقع في القطر مع الإقليم	الطلب المتوقع في الإقليم
2016	11995	3706
2017	12995	4014
2018	13994	4323
2019	14994	4632
2020	15994	4941
2021	16993	5250
2022	17993	5559
2023	18992	5867
2024	19992	6176
2025	20992	6485
2026	21991	6794

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10) .

من خلال الجدول (11) والأشكال (4) و(5) يلاحظ بأن تقدير استهلاك عموم القطر من مادة الإسمنت بلغ عام 2016 ، (11995) الف طن ، وفي الإقليم بلغ (3706) الف طن ومن المتوقع أن يأخذ بالتزايد كل سنة الى أن يبلغ في عام 2020 ، (15994) الف طن في عموم العراق ومن المتوقع أن يبلغ في الإقليم (4941) ألف طن ، وكذلك يشير هذا الجدول الى إن استهلاك عموم العراق سيبلغ عام 2026 ، (21991) ألف طن واستهلاك الإقليم يبلغ (6794) ألف طن ، وبالإضافة الى ذلك فأن هذا التقدير للطلب على الإسمنت هو أستند على الاستهلاك من الإسمنت لسنوات سابقة في العراق والإقليم وفي ظل تراجع الطلب على الأسمنت خلال السنوات الأخيرة بسبب الظروف الأمنية المتدهورة التي يمر بها العراق عموما ألا إنه يتوقع بأن تشهد السنوات القادمة تزايد بالطلب على الأسمنت بكميات

مرتفعة خصوصا بعد تحرير المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية وانهيار معظم المساكن والبيوت والبنى التحتية فيها وما لمادة الأسمنت من أهمية كبيرة في إعادة البناء والأعمار.

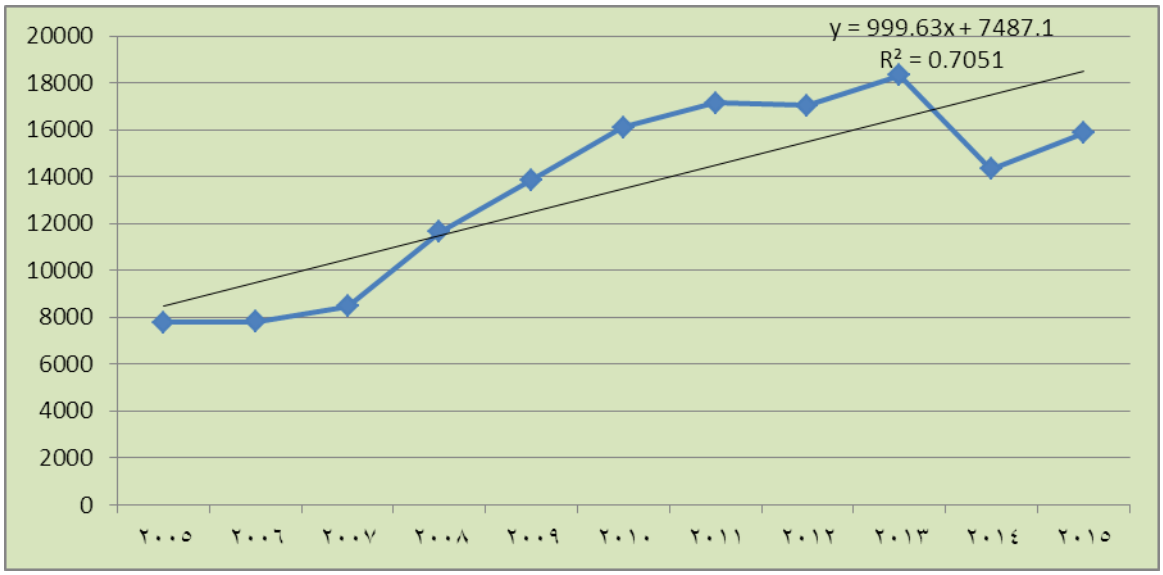

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12) .

الشكل (4) معادلة تقدير الطلب على الاسمنت للعراق للمدة (2016– 2026)

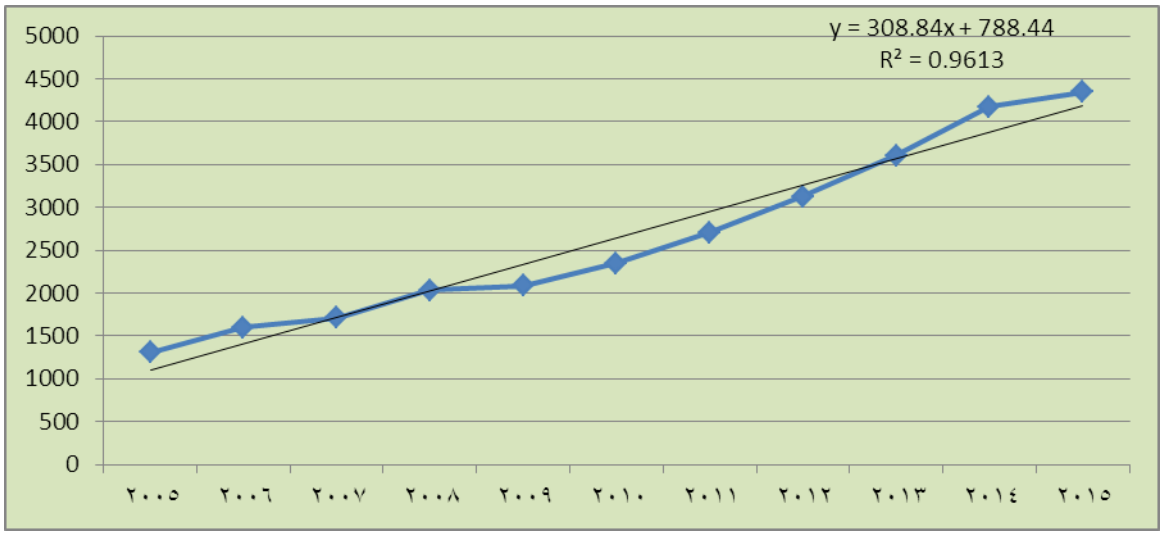

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12) .

الشكل (5) معادلة تقدير الطلب على الاسمنت للإقليم للمدة (2016 – 2026)

الاستنتاجات

1- استطاع الإقليم من خلال بيئته الاستثمارية المستقرة نسبيا وخلال المدة (2006- 2015) من إقامة (4) مشروعات استثمارية لإنتاج الاسمنت حققت طاقة إنتاجية فعلية مقدارها (9) مليون طن عام 2015 ، مما ساهمت في تضييق الفجوة بين العرض والطلب على هذا المنتوج في الإقليم اذ أصبح هناك فائض في الإنتاج بلغ (4.6) مليون طن ، بينما على مستوى القطر بلغت الفجوة (4.4) مليون طن ، مما يؤكد صحة فرضية الدراسة .

2- ساهمت البيئة الاستثمارية في الإقليم بجذب (16) مشروع استثماري في صناعة الاسمنت وبطاقة إنتاجية تصميمية مقدارها (38.4) مليون طن سنويا وبلغت الكلفة الاستثمارية الإجمالية (5.8) مليار دولار وإن جميع المستثمرين هم عراقيون وهذا مؤشر جيد يشير إلى توجه المستثمرون العراقيون إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية .

3- شهد إنتاج الإسمنت في الإقليم تطورا كبيرا للمدة (2006 -2015) إذ أرتفع من (735) ألف طن في عام 2006 ، ليصل (9) مليون طن في عام 2015 ، وذلك بفعل تطور الاستثمار في هذا القطاع المهم في حين بلغ إنتاج الإسمنت في عموم العراق عدا الإقليم خلال نفس المدة و أعلى مستوى له في عام 2013 ، بإنتاج (5.6) مليون طن فقط وبلغت نسبة مساهمة الإقليم في إنتاج الإسمنت في القطر (79%) من إجمالي الإنتاج المتحقق في عام 2015 .

4- هناك فجوه ظاهرية بين الاستهلاك والإنتاج في العراق تقدر بحدود (7.9) مليون طن في عام 2010 ، انخفضت إلى (4.5) مليون طن في عام 2015 ، لانخفاض استهلاك الإسمنت بسبب الحرب ونتوقع زيادة حجم الفجوة في السنوات القادمة مما يستوجب زيادة إنتاج الإسمنت المحلي .

التوصيات

1- تقديم دعم لمشروعات إنتاج الإسمنت لضمان عدم منافسة المنتجات المستوردة للإنتاج المحلي وذلك عن طريق تفعيل دور دوائر السيطرة النوعية ومنع استيراد الإسمنت ذو النوعية الرديئة من دول الجوار وكذلك تحديد الكمية المستوردة على أساس الحاجة الفعلية التي لا يسدها الإنتاج المحلي .

2- ضرورة تخفيض أسعار الطاقة المجهزة للمشروعات الإنتاجية لغرض تخفيض تكاليف الإنتاج ومنافسة المنتجات الأجنبية التي تمارس سياسة الإغراق السلعي لمادة الإسمنت .

3- ضرورة التنسيق بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية لوضع خطط مستقبلية لتسويق إنتاج المشاريع الاستثمارية الجديدة في صناعة الاسمنت التي ستنشأ لاحقا في الإقليم والتي يبلغ عددها (13) مشروع إذ في حالة بدئها بالإنتاج ستكون كميات إنتاجية كبيرة من الاسمنت تستدعي من حكومة الإقليم إلى وضع خطط لذلك .

المصادر

اولا : المصادر العربية :-

1- أمين ، محمد أمين محمد نوري (2012) ، **التخطيط الاقتصادي وتأثيره على التنمية والاستثمار في العراق (إقليم كردستان أنموذجا)** مطبعة زيبار ، السليمانية .

2- أحمد ، نهاد عبد الكريم (2012) ، **رؤية تحليليه لواقع اقتصاد إقليم كردستان من خلال بعض المؤشرات الكلية** ، مجلة جامعة نوروز ، العدد (صفر) .

3- إسماعيل ، عزة صابر (2002) ، **تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمعمل إسمنت طاسلوجه للفترة (1992 – 2001)** ، رسالة ماجستير ، كلية الأداره والاقتصاد ،جامعة السليمانية .

4- البديري ، صلاح عامر ابو هونة (2010) ، **تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لعام 2006 دراسة مقارنة** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (1) .

5- الجبوري ، عبد الرزاق حمد حسين ، (2008) ، **تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لبلدان عربية للمدة (1990 – 2005)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

6- الجاف ، ماجد أحمد ونهرين فيليب دنخا (2013) ، **المواد الأولية الخام في صناعة الإسمنت في العراق**، وزارة الصناعة العراقية ، المؤتمر الأول لوزارة الصناعة العراقية حول صناعة الإسمنت ، بغداد .

7- حسن ، حسين عجلان و صالح أحمد صالح (2012) ، **الاستثمار الأجنبي وانعكاساته على بيئة اقتصاديات إقليم كردستان العراق** ، مجلة جامعة نوروز ، العدد (صفر).

8- حسن ، محمد شعبان (2004) ، **واقع البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان وسبل تطورها** ، كلية جامعة دهوك ، (المجلد (7)) ، العدد (2) .

9- حمزه ، حسين كريم (2012) **مناخ الاستثمار في العراق** ، بحث منشور على الموقع الآتي :- www.iasj.net>iasj

10- الخزرجي ، ثريا (2012) ، **السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات التصحيح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة إقليم كردستان العراق بعد عام 2003** ، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر) .

11- رئاسة مجلس الوزراء في الإقليم ، هيئة الاستثمار ، **قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 .**

12- الروسان ، أحمد محمود (2007) ، **عالم الإسمنت والمواد الإنشائية ومواد البناء ، مجلة الإتحاد العربي لصناعة الإسمنت** ، العدد (26) ، تونس .

13-شركة ماس العالمية (2010) ، **تنفيذ أكبر مشروع للحديد والصلب في إقليم كردستان**، بحث منشور على الموقع الآتي :-

www.<cabinet.gor.krd

14- شركة بازيان (لافارج)، **تقارير الإنتاج لمعمل إسمنت بازيان للسنوات (2008 – 2015)**، العدد (241) ، 2016 .

15- صيام ، أحمد زكريا (2010) ، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن أنموذجا** ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد(3) ، الأردن .

16- عبد الرضا ، نبيل جعفر وعدنان فرحان الجوارين (2012) ، **واقع البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق وسبل تطويرها** ، مجلة جامعة نوروز العدد (صفر) .

17- علي ، ناجحه عباس وأحمد ، محمد عباس (2013) ، **الإعفاءات الضريبية والاستثمار**، بحث منشور على الموقع الآتي :- www.tax.mof.ig>Article Show

18- عساف ، نزار ذياب وخالد روكان عواد (2013) ، **دور القطاع الخاص في تنشيط الاستثمار (إقليم كردستان أنموذجا)** ، مجلة جامعة نوروز ، العدد (2) .

19- لافارج (2014) ، **شريك جدير بالثقة** ، مجلة شركة لافارج الفرنسية لصناعة الإسمنت ، العدد (2) العراق .

20- موسى ، شقيري و أسامة عزمي سلام (2013) ، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية** ، الطبعة الثالثة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن .

21- معمل إسمنت الماس ، قسم الحسابات ، **الحسابات الختامية للمعمل للسنوات (2010- 2015)** . بموجب الكتاب المرقم (153) .

22- معمل إسمنت طاسلوجة ، قسم الإنتاج ، **تقارير الإنتاج للمعمل للسنوات (2006- 2015)** ، العدد (241) ، 2016 .

23- مقابله مع السيد (آزاد عبد الرحمن محمود) بتاريخ 16 /4 /2016 مدير إدارة معمل إسمنت دلتا .

24- مقابلـه مـع السيد (رانـج أحمـد) بتـاريخ 10 / 5 / 2016 ، مـدير التخطـيط والمتابعـة فـي معمـل إسـمنت طاسلوجه

25- المديرية العامة للاستثمار في السليمانية ، دائرة المشاريع والمدن الصناعية ، **تقارير مشاريع صناعة الإسمنت في السليمانية للسنوات (2006 – 2015)**

26- النقشبندي ، هه روه وان (2011) ، **دور الإعلام الاقتصادي ، في تحفيز الاستثمار في إقليم كردستان العراق مدينة أربيل أنموذجا – دراسة تحليليه لعام 2010** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ، أربيل .

27- هيئة استثمار إقليم كردستان العراق ، دائرة المشاريع والمدن الصناعية ، **تقارير المشاريع الصناعية للسنوات (2006 – 2015) .**

28- وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم ، دائرة المسح الجيولوجي والتحري المعدني في السليمانية ، **عقد قلع واستثمار حجر اللايمستون لمعمل الماس ، العدد(374)** ، 2006.

29- وزارة الصناعة العراقية ، الشركة العامة للإسمنت العراقية ، شركة إسمنت الوسط ، دائرة المعلومات والإحصاء ، **تقارير الإنتاج للسنوات (2005- 2015)**

30- وزارة الصناعة العراقية ، الشركة العامة للإسمنت العراقية ، شركة الإسمنت الشمالية ، دائرة تخطيط الإنتاج ، **تقارير الإنتاج للسنوات (2005- 2015).**

31- وزارة الصناعة والتجارة في الإقليم ، مديرية التخطيط الصناعي ، **تقارير الإنتاج والاستهلاك والاستيراد للسنوات (2005- 2015).**

32- وزارة التخطيط في إقليم كردستان العراق ، هيئة إحصاء الإقليم ، **تقارير عدد سكان الإقليم للسنوات (2010- 2015)**

المصادر الاجنبية :-

1 - 1Wade and Robert, (1990) , Govenning the Market: Economice Theory and Role of Government in East Asian Industrial, ation Print university Press, Princeton.